مصر

يناير ٢٠٢٤

تستضيف مصر ٤٨٠ ألف لاجئ وطالب لجوء مسجل من ٦٢ دولة. يشكل السودانيون الأغلبية ويعيش معظم اللاجئين في المناطق الحضرية بالقاهرة ومحافظات الساحل الشمالي.

تساعد المفوضية الهلال الأحمر المصري على توصيل المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة وتدعم الأشخاص الذين تم إجلاؤهم طبيًا في مصر من خلال وزارة الصحة.

وقد دخل إلى مصر حوالي ٤٥٩,٠٠٠ شخص أجبروا على الفرار من الأزمة السودانية منذ منتصف إبريل وحتى آخر يناير. تعمل المفوضية على توسيع نطاق تقديم المساعدات النقدية والتسجيل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للفئات الأكثر احتياجاً.

التمويل (حتى ١٥ ديسمبر)

١٥١,٤ مليون دولار

هي الميزانية المطلوبة لمكتب مصر

تم تمويل ٥٥,٦ مليون دولار

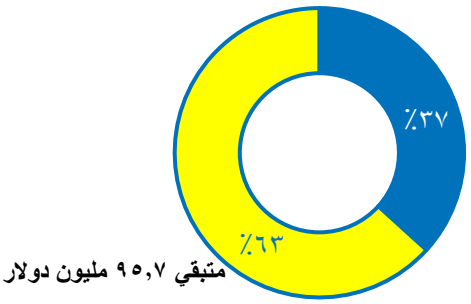

اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون لدى المفوضية في مصر، اعتبارًا من ١٥ يناير ٢٠٢٤

بلدان الأصل الأربعة الأولى

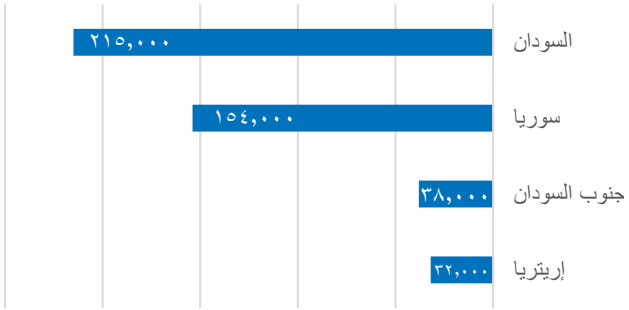

المناطق السكنية الرئيسية للاجئين في مصر

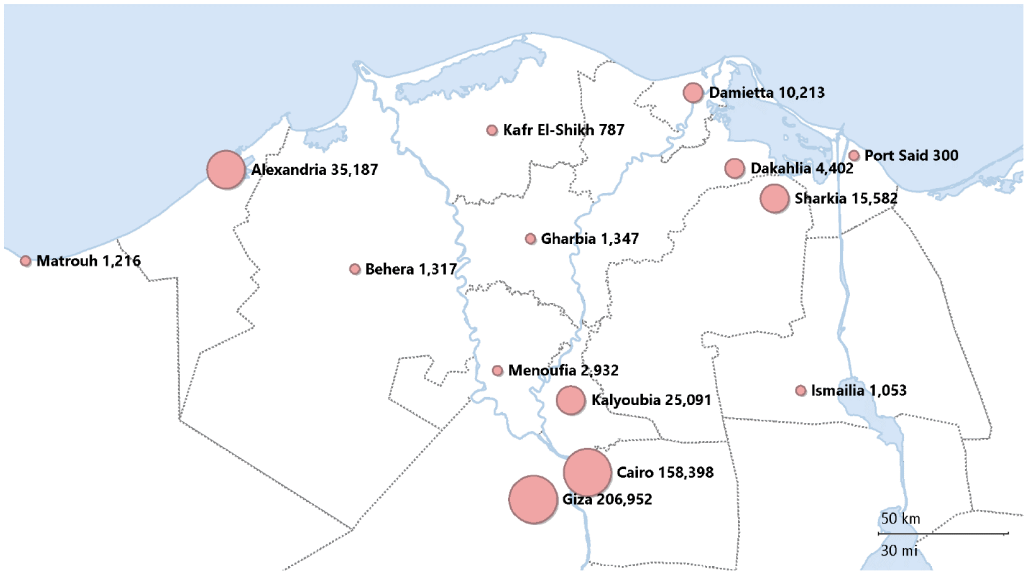

تواجد المفوضية

الموظفين:
٥٨ موظف دولي
٣٦٦ موظف محلي

المكاتب:
١ مكتب في القاهرة
١ مكتب تسجيل بالجيزة
١ مكتب لتحديد وضع اللاجئ والتوطين
١ مكتب ميداني بالإسكندرية

السياق

يوجد ٤٨٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء مسجل في مصر، مما يمثل زيادة قدرها ٦٤ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٢٢ مع وجود صراعات كبيرة حول حدودها. يعيش اللاجئون في مصر في المناطق الحضرية في المدن الكبرى، ويأتي معظم الوافدين الجدد من الخرطوم في السودان. منذ بداية أزمة السودان في منتصف إبريل ٢٠٢٣، شهدت المفوضية زيادة بنسبة ٢٤٢٪ في تسجيل السودانيين كلاجئين، مقارنة بزيادة قدرها ٦١٪ في جميع جنسيات اللاجئين المسجلة خلال نفس الفترة الزمنية.

منذ بداية النزاع في السودان، أصبحت مصر الملاذ الرئيسي للنساء والأطفال السودانيين الباحثين عن الأمان. واستجابة للوضع في غزة، قامت المفوضية بتسليم المياه والملابس الدافئة والبطانيات والأوعية وفرش النوم إلى غزة من خلال الهلال الأحمر المصري، بالإضافة إلى المساعدات النقدية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم طبيًا من غزة إلى مصر.

تعمل المفوضية في مصر منذ عام ١٩٥٤ بعد أن وقعت الحكومة المصرية والمفوضية مذكرة تفاهم. ومنذ ذلك الحين، تقدم المفوضية خدمات الحماية بما في ذلك جميع جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين لأولئك الذين نزحوا قسراً. ويعد مكتب المفوضية في مصر هو الأكبر في العالم من حيث تحديد وضع اللاجئ.

تعمل المفوضية من خلال عشرة شركاء في القاهرة الكبرى والساحل الشمالي وأسوان وشمال سيناء: منظمة كير مصر، وكاريتاس، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، ودون بوسكو، والمؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، والهلال الأحمر المصري، ومنظمة بلان إنترناشيونال، وكاتدرائية جميع القديسين/مصر الملجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة، وهيئة تير دي زوم.

مروة، أم سودانية عازبة، اضطرت إلى الفرار من بلدها مع طفليها بعد إصابة ابنتها. وقد توجهوا إلى المفوضية طلباً للحماية والتسجيل في القاهرة. ©المفوضية /لميس سليمان

الأنشطة الأساسية

الحماية

- **الاستقبال والمشورة والمساعدة القانونية**

تستقبل المفوضية في مصر ما بين ألف إلى ألفي لاجئ في مكاتبها كل يوم عمل. وتعد مناطق الاستقبال في القاهرة الكبرى والإسكندرية إحدى نقاط الاتصال الأولى مع المفوضية، وهناك، يقدم موظفو الحماية المشورة للاجئين وطالبي اللجوء الذين يدخلون المبنى على أساس الحضور المسبق.

بالإضافة إلى مناطق الاستقبال في مكاتب المفوضية، يتوفر للاجئين العديد من سبل التواصل الأخرى مع المفوضية بما في ذلك خط المساعدة الذي تم زيادة استيعابه وتجديده مؤخرًا في القاهرة والإسكندرية للاستجابة للزيادة بنسبة ١٧٠٪ في عدد الأشخاص الذين يطلبون المساعدة والحماية من المفوضية منذ بداية الأزمة في السودان. يوفر موظفو خط المساعدة تبادل المعلومات والمشورة وتحديد مواعيد التسجيل لطالبي اللجوء واللاجئين في مصر بسبع لغات (العربية والتغرينية والأمهرية والفرنسية والأورومو والإنجليزية والصومالية). ويتم التواصل في الاتجاهين أيضًا من خلال الزيارات المنزلية، ومتطوعو التواصل مع اللاجئين، والمجموعات النقاشية، ومنصات التواصل الاجتماعي التي يتم تشغيلها بست لغات.

علاوة على ذلك، يستطيع اللاجئون وطالبو اللجوء الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية والتمثيل من خلال محاميي الشركاء من المنظمات غير الحكومية.

- **الحماية المجتمعية**

تقدم المفوضية وشركاؤها دعماً مستهدفاً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدارة الحالات الفردية والدعم النفسي والاجتماعي المجتمعي والاستجابة لحالات الطوارئ. تنظم المفوضية أيضًا جلسات توعية مع اللاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى الحوار المجتمعي والمجموعات النقاشية وزيادة الوعي حول الخدمات التي تقدمها المفوضية وشركاؤها. الهدف من هذه الأنشطة هو تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

- **الحماية المجتمعية – التواصل مع المجتمعات**

لدى المفوضية برنامج توعية نشط للتواصل مع المجتمعات، وتزويد اللاجئين وطالبي اللجوء بالمعلومات حول خدمات المفوضية وشركائها. تستخدم المفوضية قنوات اتصال مختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى الأشخاص الذين أجبروا على الفرار والحصول على تعليقاتهم. ويشمل ذلك موقع المساعدة، حيث تشارك المفوضية المعلومات الحيوية للاجئين في البلاد. وتوجد آلية سرية للشكاوى والتعليقات للاجئين وطالبي اللجوء للإبلاغ عن سوء السلوك، بما في ذلك الفساد والاستغلال الجنسي والاعتداء من قبل الموظفين والمنظمات غير الحكومية الشريكة، كعنصر رئيسي في مساءلة المفوضية أمام المجتمعات المتضررة. وتشمل قنوات الإبلاغ السرية البريد الإلكتروني وصناديق الشكاوى وخط المساعدة الخاص بالمفوضية.

- **حماية الطفل**

تركز برامج حماية الطفل التابعة للمفوضية على الأطفال المعرضين لخطر سوء المعاملة والإهمال والعنف والاستغلال. ولا يزال الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم أحد الفئات الرئيسية الأكثر احتياجاً من ضمن الأطفال اللاجئين. وتجري المفوضية تقييمات للمصلحة الفضلى وتعطي الأولوية للحماية والمساعدة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر في جميع البرامج من خلال أنشطة الوقاية والاستجابة والخدمات المتخصصة. بالإضافة إلى تقديم خدمات حماية الطفل بشكل مباشر، تتعاون المفوضية مع النظراء الوطنيين للدعوة إلى إدراج الأطفال اللاجئين في الخدمات الوطنية لحماية الطفل. وتعمل المفوضية مع وزارة التضامن الاجتماعي لضمان شمول الأطفال اللاجئين في مشروع القانون الوطني للرعاية البديلة.

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي**

في مصر، تشمل أنشطة الوقاية الخاصة بالمفوضية مناهجاً مبتكرة متعددة القطاعات بما في ذلك الأنشطة المجتمعية، وجلسات التوعية القانونية، ومبادرات تمكين المرأة، والعلاج بالفن. وتقدم المفوضية وشركاؤها مساعدة مخصصة ودعمًا نفسيًا واجتماعيًا للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولأولئك الذين عانوا أو شهدوا الصراع أو العنف أو الصدمات.

التسجيل

بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٥٤، فوضت الحكومة المصرية عملية التسجيل لمكتب المفوضية. يعد تسجيل الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية هو النشاط الرئيسي للمفوضية. وقد دفعت الأزمة في السودان المفوضية إلى توسيع قدرتها على التسجيل بشكل كبير بهدف توفير الحماية لأكبر عدد ممكن ممن وصلوا إلى مصر. بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات، يسمح التسجيل البيومتري للاجئين وطالبي اللجوء بتقنين إقامتهم في مصر والحصول على تصريح إقامة متجدد يمنحهم حرية التنقل في الدولة.

ومن بين الوافدين الجدد، تواصل أكثر من ٢٥٤,٦٣٣ شخصًا وصل حديثًا من السودان مع المفوضية للتسجيل شخصيًا، من خلال خط المعلومات، أو عن طريق الإحالات الداخلية والخارجية (من ١٥ أبريل ٢٠٢٣ إلى ١١ يناير ٢٠٢٤). ومن بين الإجمالي، تم منح الأولوية لـ ٥٦٪ (أكثر من ١٤٣,٠٠٠ شخص) وتسجيلهم، بينما تم إصدار مواعيد تسجيل للبقية. ومن الجدير بالذكر إنه يتم إعطاء من أتى شخصياً إلى المفوضية ورقة بموعد التسجيل وتعترف بها الحكومة وتوفر بموجبها الحماية. وتعمل المفوضية على تعزيز خط المعلومات وعمليات التسجيل لتلبية احتياجات اللاجئين الجدد وكذلك مجتمع اللاجئين الموجود مسبقاً. وتدرس المفوضية حالياً بالتشاورمع الحكومة إمكانية إصدار المواعيد من خلال الإنترنت من أجل تسهيل إمكانية الوصول للتسجيل. واستجابة للأعداد المتزايدة، قامت المفوضية بتوسيع نطاق عملية التسجيل الشاملة منذ بداية الأزمة السودانية من خلال زيادة عدد الموظفين، وإجراء التسجيل خلال عطلات نهاية الأسبوع، وتحسين البنية التحتية، وتوسيع خط المعلومات وكذلك قنوات الاتصال.

تحديد وضع اللاجئ

تجري المفوضية تحديد وضع اللاجئ نيابة عن الحكومة وتسهل الوصول إلى الحماية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وتلبية الاحتياجات الأساسية. وتستخدم المفوضية في مصر نظام تحديد وضع اللاجئين بشكل استراتيجي لتحقيق أقصى قدر من مزايا الحماية للعديد من طالبي اللجوء مع الحفاظ على سلامة نظام اللجوء. في عام ٢٠٢٣، أنهت المفوضية في مصر ١٢,٦٠٠ قراراً بشأن تحديد وضع اللاجئين ليصبح المكتب الأكثر إصداراً لنتائج تحديد وضع اللاجئ على مستوى العالم. وتسعى المفوضية جاهدة إلى وضع اللمسات النهائية على القرارات المتعلقة بوضع اللاجئ على الفور، مما يمكّن الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن مستقبلهم، سواء كلاجئين أو من خلال سبل بديلة مثل برنامج المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في العودة الطوعية والعودة إلى الوطن.

الحلول الدائمة

نظرًا لموقعها الجغرافي، تعد مصر جزءًا من مبادرات إعادة التوطين في سوريا ووسط البحر الأبيض المتوسط. في عام ٢٠٢٣، تم تقديم ٣,٢٤٧ لاجئًا للنظر في إعادة توطينهم في أستراليا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بينما غادر ٤,٣٥٩ لاجئًا إلى بلدان إعادة التوطين. تواصل المفوضية في مصر إعطاء الأولوية للمسارات التكميلية كوسيلة لحل طويل الأمد للاجئين وطالبي اللجوء في مصر. وفي عام ٢٠٢٣، غادر ٨٦٤ لاجئًا وطالب لجوء البلاد بعد الوصول إلى هذه المسارات، بما في ذلك لم شمل الأسرة، وتنقل العمالة، والتعليم، وبرامج الرعاية الخاصة. ومن بين هؤلاء، تم اختيار ثلاثة طلاب لاستكمال درجة الماجستير في الجامعة الكاثوليكية في لوفين، بلجيكا، من خلال مشروع تجريبي لمسارات التعليم. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تدخل المفوضية، تمت إحالة ١٥ أسرة إلى الشركاء القانونيين العالميين للحصول على المساعدة القانونية في تقديم طلبات لم شمل الأسرة، بينما غادر ١١٧ فردًا في إطار لم شمل الأسرة.

التعليم

فتيات مصريات وسودانيات في القاهرة يتعلمن عن الأمن الالكتروني على الأجهزة اللوحية التي تقدمها المفوضية ومؤسسة فودافون. ©المفوضية /لميس سليمان

تدعو المفوضية إلى تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس العامة على قدم المساواة مع المصريين. في عام ٢٠٢٣، قدمت المفوضية منحًا نقدية تعليمية لأكثر من ٧٣,٠٠٠ طفل لدعم التحاق الطلاب اللاجئين في المدارس العامة ومراكز التعلم المجتمعية للاجئين وتمكينهم من الوصول إلى وسائل النقل الآمنة إلى المدرسة وشراء الزي المدرسي، والكتب، واللوازم المكتبية. علاوة على ذلك، وبناءً على الاحتياجات التي حددتها الحكومة المصرية، توفر المفوضية تدريباً للمعلمين، وتدعم تجديد المدارس، وتوفر المعدات وأجهزة الكمبيوتر والأثاث وغيرها من الضروريات لمساعدة المرافق المصرية على استيعاب اللاجئين.

الصحة

تدعم المفوضية الجهود الوطنية لتحسين جودة الخدمات الصحية للاجئين وطالبي اللجوء والسكان المضيفين في المناطق التي تشهد أعداد كبيرة من اللاجئين. وفي عام ٢٠٢٣، قدم الهلال الأحمر المصري، شريك المفوضية، خدمات طبية لأكثر من ٣٢,٠٠٠ لاجئ فروا من أزمة السودان. وتم تقديم الخدمات عند المعابر الحدودية وشملت علاج الأمراض المرتبطة بالرحلة إلى مصر (الجفاف، وضربة الشمس، ولدغات الحشرات، والعدوى) والأمراض المزمنة (مرض السكري، وقصور القلب). وفي الحالات الشديدة، نجح الهلال الأحمر المصري في المساعدة على استقرار حالة المرضى وإحالتهم للرعاية في مستشفيات أبو سمبل أو أسوان. بالإضافة إلى ذلك، حصل أكثر من ٤,٥٠٠ شخص على خدمات الرعاية الصحية الأولية، وحصل أكثر من ٩٠٠ شخص على الرعاية في المستشفيات في الإسكندرية والقاهرة وأسوان في عام ٢٠٢٣.

سبل كسب الرزق والشمول الاقتصادي

قام خالد، وهو نجار سوري في مصر، بتوسيع أعماله وبدأ في تصدير أثاثه المصنوع يدوياً إلى الخارج بعد حصوله على منح من المفوضية. ©المفوضية /سيباستيان هيرويغ

تساعد المفوضية اللاجئين وطالبي اللجوء على دعم أنفسهم وأسرهم من خلال توفير التدريب لهم ومساعدتهم في العثور على سوق لمهاراتهم وبضائعهم. وتعمل المفوضية أيضاً على تعزيز الإدماج الاقتصادي لأولئك الذين أجبروا على الفرار من منازلهم من خلال الدفاع عن حقهم في العمل وبناء سبل كسب العيش من خلال البرامج الموجهة نحو السوق. في عام ٢٠٢٣، قدمت المفوضية دعم سبل العيش لـ ٥,٨٤٢ شخصًا. وشمل هذا الدعم إرشادات حول سوق العمل المصري ومطابقة أصحاب العمل مع الموظفين المحتملين مع ضمان استيفاء الحد الأدنى من المعايير. في المجمل، وبفضل الدعم المقدم، وجد ٤٧٧ فردًا وظيفة بعد مشاركتهم في برامج المفوضية في عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، دعمت المفوضية ٤٠٧ من رواد الأعمال بالمنح النقدية والتوجيه لتأسيس الأعمال التجارية. وقد ساعدت كل هذه الجهود اللاجئين على اجتياز سوق العمل المليء بالتحديات والذي يتميز بوجود قطاع غير رسمي كبير ونسبة بطالة كبيرة.

التدخلات القائمة على النقد

تقدم المفوضية منحاً نقدية شهرية غير مشروطة للاجئين وطالبي اللجوء الأكثر احتياجا لتوفير الحماية والمساعدة ومنع اللاجئين من اللجوء إلى آليات التكيف الضارة. علاوة على ذلك، أدى تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء بعد اندلاع النزاع في السودان في منتصف إبريل إلى قيام المفوضية بإعادة توجيه برنامج المساعدات النقدية الخاص بها ليشمل أيضاً الأفراد الذين وصلوا حديثاً إذا استوفوا معايير الأهلية. وللتكيف مع سياق الطوارئ الجديد، بدأت المفوضية في تقديم المساعدة في الجزء الجنوبي من البلاد من خلال فريقها المتمركز بشكل مؤقت في الجنوب (أسوان). منذ بداية النزاع في السودان، ساعدت المفوضية ٥٤,٥٢١ شخص بتقديم مساعدة نقدية طارئة. وفي الوقت نفسه، حصل ٧٠,٧١٥ شخص على المساعدة النقدية متعددة الأغراض نصف الشهرية في ديسمبر ٢٠٢٣، منهم ١٦,٢١٦ شخص وصلوا حديثًا من السودان. ويعتبر النقد الطريقة الأكثر كفاءة وكرامة لتمكين اللاجئين من تغطية احتياجاتهم الأساسية، وفي الوقت نفسه دعم وتعزيز الأسواق المحلية.

التنسيق بين الوكالات

منذ بداية الأزمة فى السودان، وتماشياً مع نموذج تنسيق اللاجئين، قادت المفوضية عملية وضع خطة إقليمية للاستجابة للاجئين جراء أزمة السودان، لتنسيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات بالإضافة إلى أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد المرتبطة بها في البلدان الخمسة الأكثر تأثراً بتدفقات اللاجئين من السودان، بما في ذلك مصر. في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣، استضافت المفوضية والحكومة المصرية ورشة عمل التخطيط المشترك لعام ٢٠٢٤ في القاهرة حول خطة الاستجابة المصرية، وهو نداء قائم بذاته يغطي جميع مجموعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وكانت مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية تأكيدًا مدويًا للجهود التي بذلتها المفوضية مؤخرًا لإشراك المجتمع الدولي والحكومة والمجتمع المدني، وكذلك المؤسسات المالية الدولية. وشكلت ورشة العمل فرصة لمواصلة البناء على الشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع الدولي. واعتبارًا من ١٥ يناير ٢٠٢٤، حصل الفصل الخاص بمصر من الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين لعام ٢٠٢٣ على تمويل بنسبة ٤٩٪.

معلومات مالية

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الحاسم الذي قدمته الجهات المانحة التي ساهمت في مكتب مصر، بما في ذلك الوضع في السودان، وكذلك أولئك الذين ساهموا في برامج المفوضية بأموال مخصصة وغير مخصصة على نطاق واسع.

المساهمات المخصصة اعتبارًا من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣ | دولار أمريكي

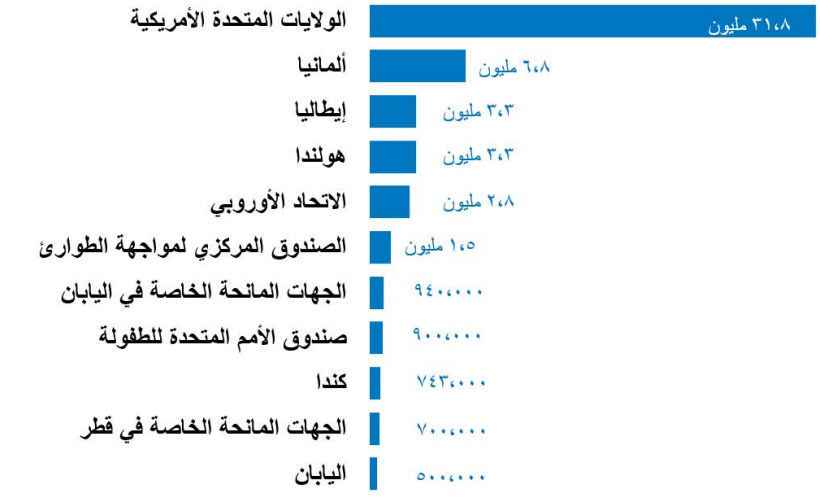

كما تعرب المفوضية في مصر عن امتنانها للدعم الحاسم الذي قدمته الجهات المانحة الخاصة، بما في ذلك أستراليا والصين وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا وجمهورية كوريا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

للتواصل: قسم الإعلام والعلاقات الخارجية - arecapi@unhcr.org
الروابط: UNHCR Global Focus | UNHCR Egypt Website | UNHCR Sudan Emergency Website | UNHCR Egypt Twitter (@UNHCREgypt)